

## 1- التقرير الاحصائي:

يخلص التقرير الى ان العنف ضد النساء يطال كل الفئات الاجتماعية ولا يفرق بين ربات البيوت والمهندسات والمتعلمات، والعاملون في الأمن في طليعة المعنفين يليهم العاطلون عن العمل.

محمد سليكي

خلص تقرير إحصائي غير نهائي في العنف الممارس ضد النساء إلى تسجيل 334 حالة اعتداء بمختلف الأشكال حسب الحالات الواردة على الاتحاد خلال الفترة الممتدة من بداية يناير 2006 إلى منتصف الشهر الجاري.

وأكدت نزهة العلوي رئيسة اتحاد العمل النسائي المغربي أنه " من العار أن يعرف المغرب هذه الأرقام التي تعكس تنامي ظاهرة العنف ضد النساء كبلد مسلم، داعية إلى عدم التسليم باعتبار المسألة غير مقلقة، مؤكدة أن العنف موجود بالمغرب، وعلينا مناهضته بكل الوسائل الممكنة ومخصناش نسكتو عليه"

وأبرزت تقارير أخيرة لمراكز النجدة التابعة لاتحاد العمل النسائي أن العنف ضد النساء بالمغرب لا يفرق بين ربات البيوت والمهندسات والمتعلمات وصاحبات المقام الرفيع، إذ يحتل العنف الجسدي المرتبة الأولى ضمن أشكال العنف المتنوعة التي تمارس في حق المرأة المغربية

وكشف مركز الاستماع التابع لاتحاد العمل النسائي بالرباط قبل عام من اليوم أن رجال الأمن والجند والدرك يحتلون الصف الثاني بنسبة 2.82 في المائة من حيث تعنيف النساء بعد عديمي العمل البالغين نسبة 44.62 في المائة، ويأتي العمال والموظفون في الصفوف الموالية بنسب 9.64 في المائة و9.23 في المائة في ما يذيل كل من أصحاب الحرف المختلفة الصغرى والعمال المهاجرين صبورة التصنيف بنسبة 8.41 في المائة و6.46 في المائة إلى جانب المتقاعدين ورجال التعليم بـ 5.44 في المائة و2.46 في المائة

ويرى اتحاد العمل النسائي فإن الحكومة أمامها قطع أشواط كبيرة لإنصاف المرأة ورفع يد التسلط على حقوقها، معتبرا ما بادرت إليه في هذا الصدد هو عمل مشجع، لكن لا يزال خجولا، إذ شدد على أهمية الدفع بالانتقال إلى طريقة التعاطي مع هذا الملف من الطابع التحسيسى التطوعي إلى العمل المؤسساتي المتكامل، علما أن "العنف كايين ضد لعائلات، مانسكتوش عليه"، يقول اتحاد العمل النسائي أكبر تنظيم غير حكومي يدافع عن قضايا المرأة بالمغرب

لا فرق بين ربات البيوت وصاحبات المقام الرفيع تكاد التقارير الإحصائية الأخيرة لمراكز الاستماع التابعة لاتحاد العمل النسائي الناشطة في ميدان مكافحة العنف ضد المرأة ومحاربة التمييز أن تتطابق في خلاصاتها حول النتائج المتحصل عليها بخصوص هذه الظاهرة من خلال الحالات الواردة عليها على مدار السنة، ولا تختلف في الإشارة إلى أن العنف ضد النساء بالمغرب لا يفرق بين ربات البيوت والمهندسات والمتعلمات وصاحبات المقام الرفيع

ويحتل العنف الجسدي الرتبة الأولى ضمن أشكال العنف المتنوعة التي تمارس في حق المرأة كما تؤكد ذلك أرقام مركز النجدة لمساعدة النساء ضحايا العنف التابع لاتحاد العمل النسائي، إذ خلص تقرير إحصائي غير نهائي في الموضوع حسب نزهة العلوي الى تسجيل 334 حالة اعتداء بمختلف الأشكال حسب الحالات الواردة على الاتحاد خلال الفترة الممتدة من بداية يناير 2006 الى منتصف الشهر

الجاري، فيما بلغ مجموع الاعتداءات التي طالت نساء المغرب ما بين 2004 و2006 التي عرضت على مراكز الاتحاد 745 اعتداء متنوع الأشكال

و عبرت نزهة العلوي عن قلق الاتحاد تجاه مستوى همجية بعض الأزواج الذين يلجأون على حد قولها "إلى كسر أدرع وأنوف وأيدي وضلوع شريكاتهن في الحياة بل وأحيانا تهشيم أسنانهن وإلحاق أضرار بليغة ببصرهن ووجوههن"، مشيرة إلى أن الاتحاد أحدث مراكز الاستماع والإرشاد القانوني لرصد الاعتداءات والتصدي لها

وقالت العلوي إن عدد المراكز التابعة للاتحاد، التي تقارب العشرين مركزا، موزعة عبر مدن الدار البيضاء والرباط وفاس وطنجة وتطوان ووجدة، نجحت في استقبال عشرات النساء على مدار العام في حالات نفسية معقدة

وكشف تقرير سابق لمنظمة اتحاد العمل النسائي حول أنشطة مراكز النجدة التابعة له بكل من الدار البيضاء والرباط إلى نتائج يمكن وصفها بالمهمة على مستوى كشف الأسباب والظروف السوسيواجتماعية والاقتصادية والسيكلوجية المتحكمة في تنامي ظاهرة العنف واختلاف أشكالها ضد المرأة في المجتمع المغربي

أرقام مخجلة: أكد تقرير صدر عن اتحاد العمل النسائي بالمغرب أن مركز الرباط وحده وردت عليه 602 حالة متعلقة بمختلف الاعتداءات ضد المرأة خلال الفترة الممتدة من شهر يناير إلى نهاية شهر نونبر من العام الماضي، من أهمها الاعتداء الجسدي بـ 192 حالة، والعقاب الغذائي بـ 119 حالة، ناهيك عن طلاق تعسفي بـ 105 حالات، ومغادرة بيت الزوجية بـ 85 حالة، إلى جانب مغادرة العائلة بنسبة 14.12 في المائة، والطلاق بـ 6.31 في المائة، وعدم تسجيل الأطفال بدفتر الحالة المدنية بـ 2.66 في المائة، ثم الاغتصاب وتعدد الزوجات واختطاف الأطفال ما بين 0.83 في المائة، و1.56 في المائة

وأضاف التقرير أن مركز الاستماع بالدار البيضاء استقبل ابتداء من فاتح يناير إلى شهر يونيو الماضي أزيد من 392 حالة عنف ضد المرأة، توزعت بين العقاب الغذائي، الذي احتل الصف الأول بـ 98 حالة، أي بنسبة 25.00 في المائة، يليه الاعتداء الجسدي بـ 78 حالة، أي 19.89 في المائة كنسبة معلنة، ثم مغادرة بيت الزوجية بـ 36 حالة 9.18 في المائة ومغادرة العائلة بنسبة 2.29 في المائة، وحالات تعدد الزوجات التي بلغت 8 حالات 2.04 في المائة، وطلبات الطلاق التعسفي التي تجاوزت 30 حالة 7.65 في المائة

واحتل الاغتصاب مركزا متقدما بتسجيله 18 حالة، إلى جانب العنف التعسفي بـ 21 حالة، متبوعا بالعنف النفسي بنسبة 7.14 في المائة، والتهديد بالموت بـ 12 حالة، دون أن ننسى عدم تسجيل الأبناء في دفتر الحالة المدنية بنسبة 6.22 في المائة

العاملون في الأمن في طليعة معنفي الزوجات كشف مركز الاستماع التابع لاتحاد العمل النسائي بالرباط أن رجال الأمن والجند والدرك يحتلون الصف الثاني بنسبة 2.82 في المائة من حيث تعنيف النساء، بعد عديمي العمل البالغين نسبة 44.62 في المائة، ويأتي العمال والموظفون في الصفوف الموالية بنسب 9.64 في المائة، و9.23 في المائة، فيما يذيل كل من أصحاب الحرف المختلفة الصغرى والعمال المهاجرين صبورة التصنيف بنسبة 8.41 في المائة، و6.46 في المائة، إلى جانب المتقاعدين ورجال التعليم بنسبة 5.44 في المائة و2.46 في المائة

وأشار مركز البيضاء خلال الفترة نفسها إلى أن أصحاب الحرف المختلفة يحتلون نصف المعنفين بـ 55

حالة متبوعين بالمجهولين بـ 40 حالة والرتبة الثالثة ينفرد بها عديمو العمل بـ 33 حالة يليهم العمال بنسبة 12.60 في المائة والموظفون بـ 24 حالة عنف، ومن ورائهم التجار بنسبة 8.82 في المائة والعمال بالمهجر بـ 15 حالة ثم المتقاعدين بـ 12 حالة عنف ضد الزوجات، فيما يحتل الأطباء والمحامون والمهندسون صفوفًا متقدمة على رجال الأمن والجنود والدرك بنسبة 2.10 في المائة لقاء 1.26 في المائة ويتحدد معدل سن المعنّفين في 25 سنة فما فوق بالنسبة إلى الرباط وما بين 25 سنة و58 سنة بالنسبة إلى الدار البيضاء

وحسب التقرير ذاته دائماً، فإن الأميين أكثر ممارسة للعنف ضد النساء بنسبة 52.51 في المائة بالرباط، و22 حالة بالبيضاء، متبوعين بأصحاب مستوى التعليم الابتدائي بـ 23.59 في المائة والإعدادي بـ 12.72 في المائة والثانوي بـ 9.74 في المائة والجامعي معدل 1.44 في المائة، في حين تعرف الدار البيضاء معدلات مرتفعة على هذه المستويات خاصة بين المعنّفين المجهولين بـ 108 حالة أي نسبة 45.37 في المائة وتتوزع خصائص الرجال المعنّفين لزوجاتهم بين المتعاطين للمخدرات والكحول والمعتقلين السابقين وذوي الأمراض الجنسية وأولئك الذين يعانون من اختلالات نفسية.